



Distr.
GENERAL

A/32/270
12 October 1977

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

المدورة الثانية والثلاثون
البند ٤٢ من جدول الأعمال

اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ مقاصد وأهداف

عقد نزع السلاح

تقرير الأمين العام

١ - وضعت الجمعية العامة ، بالقرار ٦٨/٣١ ، المؤرخ في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، في جلسة أمور ، التوصيات التالية المتعلقة باتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ مقاصد وأهداف عقد نزع السلاح :

"ان الجمعية العامة ،

...

"٤ - تدعى الدول الأعضاء والأمين العام إلى مضاعفة جهودهم لدعم الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، وهي الصلة المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٢٦٠٢ هـ (٥ - ٢٤) بشأن عقد نزع السلاح ، وذلك تعزيزاً لمقاصد نزع السلاح ، وتأميناً لاستخدام الموارد البشرية والمادية التي يوفرها نزع السلاح في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما في البلدان النامية ؛

"٥ - وترجوا من الأمين العام تأمين التنسيق المناسب بين أنشطة نزع السلاح وأنشطة التنمية داخل منظومة مؤسسات الأمم المتحدة ، وأن يرفع إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين تقريراً في هذا الشأن " .

٢ - لقد رأى الأمين العام ، طوال السنين ، على السعي إلى المساهمة في عملية اتخاذ القرارات من جانب المجتمع العالمي بشأن العلاقة بين هدفي نزع السلاح والتنمية . فقد قام في عام ١٩٧٢ على سبيل المثال ، بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة أعده فريق من الخبراء قام هـ

بتعيينهم بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٨٥ (د - ٢٥) ، وعنوانه "نزع السلاح والتنمية (١)" ، وقد احتوى التقرير عدداً من النتائج والتوصيات.

٣ - وفي ١٢ آب/أغسطس ١٩٧٧ ، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريراً معنوناً "النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والمصروفات العسكرية" (Corr.1 A/32/88) ، تم إعداده بمساعدة خبراء استشاريين قام هو بتعيينهم عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٤٦٢ (د - ٣٠) . ويستürüي الانتباه ، بوجه خاص ، إلى ذلك الجزء من التقرير الذي يتناول مسألة العلاقة بين نزع السلاح والتنمية (الفقرات ١٢٠ ، ومن ١٢٢ إلى ١٢٤) .

٤ - وقامت أفرقة من الخبراء ، عينهم الأمين العام ، في معرض دراستها لمختلف نواحي تخفيض الميزانيات العسكرية في ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، بدرج اعتبارات في تقاريرها تتصل بنقل الأموال التي قد يتم توفيرها نتيجة لتخفيض المصروفات العسكرية (٢) .

٥ - وبالإضافة إلى ذلك ، ذكر الأمين العام ، واضعاً في اعتباره سباق التسلح المستمر ، ما يلي في تقريره عن أعمال المذلمة المؤرخ في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ :

"... ويحدث هذا كله في عالم قد قبل هدف إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ويحتاج احتجاجاً ماساً إلى جميع طاقاته وموارده لمواجهة مجموعة من المشاكل البشرية الملحة وفي عالم تعدد فيه القدرة العلمية والتكنولوجية من أنسنة بناء المستقبل ، نجد أن ٢٥ في المائة من العاملين في مجال العلم في العالم ، و ٤ في المائة من جميع نفقات الأبحاث والتنمية يخصص للأغراض العسكرية .

"... . . . ومن ثم فإن نزع السلاح يجب أن يكون جزءاً حيوياً ليس فقط في جهودنا الرامية إلى إقامة نظام أفضل من السلم والأمن الدوليين ، بل من محاولاتنا أيضاً لإعادة تشكيل نظام العالم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

"منذ سنوات ، والعلاقة بين نزع السلاح والتنمية موضوع لمناقشة دولية ، وهناك ، نتيجة لذلك ، اهتمام واسع النطاق بایجاد طرائق عملية ومحددة لتحقيق تغيير في فسي الميزانيات العسكرية ، وتعويم الموارد البشرية والمادية إلى مناطق التنمية التي هي في مسیس الحاجة إلى هذه الموارد . واضح أن هناك حاجة إلى دراسة شاملة أخرى لهذه المشكلة ، إذا أردنا إنجاز تقدم أكبر" . (A/32/1 ، الفقرات ١٢ و ١٣) (٣) .

(١) Corr.1 ST/ECA/174 و E.73.IX.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.73.IX.1) .

(٢) A/9970/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.75.I.10) ، الفصل الثاني والثالث والسادس ، والمرفق الثالث ؛ و A/31/222/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.77.I.6) الفصل الأول ، الفقرات ٦ إلى ١١، الفقرات ٥ إلى ١٥ و ١٨ و ٢٠ .

(٣) سيصدر بشكل مطبوع بوصفه من الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، المطبق رقم ١ (A/32/1) .

٦ - وينبغي أيضاً ذكر حقيقة أنه عقب اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٦٨/٣١ ، ويوجب القرار ٩٠/٣١ بشأن تعزيز دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ، تم إنشاء مركز لمنع السلاح ، ضمن إدارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن ، بصفته جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة . ويؤمن المركز تنسيق الأنشطة المتصلة بنزع السلاح ضمن الأمانة العامة ويقيم علاقات مع مؤسسات متولمة للأمم المتحدة بهدف تحقيق تنسيق هذه الأنشطة داخل المتولمة .

٧ - وفي ضوء الأحكام المتصلة بالموضوع من قرار الجمعية العامة ٦٨/٣١ ، كما اقتبس منه أعلاه ، تست دراسة مسألة التنسيق المناسب لأنشطة نزع السلاح والتنمية داخل متولمة مؤسسات الأمم المتحدة في إطار لجنة التنسيق الإدارية في ربىع عام ١٩٧٧ . وقد تم التوصل إلى نتيجة مفادها أنه لا توجد أية ضرورة لتفعيل أساليب تنسيق أنشطة نزع السلاح لأنها تعامل بصورة مرضية . بيبرد أنه أحبط عملاً بعدها تطورات حصلت مؤخراً في ميدان نزع السلاح ، بما فيها الخطوات التي اتخذتها الجمعية العامة لتعزيز دور الأمم المتحدة في ذلك الميدان .

٨ - ويمكن استعراض الحالة من وقت لآخر بفترة مواصلة تأمين التنسيق المناسب لأنشطة نزع السلاح والتنمية داخل متولمة مؤسسات الأمم المتحدة .
